التمكين الحقوقي للنساء في مواجهة التغيرات المناخية:
مقاربة قانونية في ضوء التجربة المغربية

فاطمة ياسين
باحثة بسلك الدكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين الشق
جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
المملكة المغربية

الملخص

أضحت التغيرات المناخية من أبرز القضايا العالمية التي تجاوزت أبعادها البيئية لتتحول إلى إشكالية حقوقية وتنموية معقدة، بالنظر إلى انعكاساتها المباشرة على التمتع الفعلي بحقوق الإنسان. وتكشف الأدبيات الدولية الحديثة أن آثار الأزمة المناخية لا تتوزع بصورة متساوية بين مختلف الفئات الاجتماعية، بل تتأثر بها الفئات الهشة بدرجات متفاوتة، وفي مقدمتها النساء، خاصة بالمناطق القروية والجبلية التي تعتمد على الموارد الطبيعية في تأمين سبل العيش. ويؤدي تزايد الجفاف وندرة المياه وتدهور الأراضي الزراعية وتكرار الظواهر المناخية المتطرفة إلى تقويض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للنساء، بما في ذلك الحق في العمل، والغذاء، والماء، والصحة، والتعليم، والمشاركة في صنع القرار، وهو ما يجعل التمكين الحقوقي أحد المداخل الأساسية لتعزيز القدرة على التكيف مع آثار التغير المناخي.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التغيرات المناخية والتمكين الحقوقي للنساء من منظور قانوني وحقوقي، من خلال إبراز التحول الذي عرفه الفكر القانوني الدولي في التعامل مع التغير المناخي باعتباره قضية تمس حقوق الإنسان، وتقييم مدى استجابة الإطار الدستوري والمؤسساتي المغربي لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات المناخية. كما تسعى الدراسة إلى الوقوف على التحديات التي ما تزال تحد من تحقيق العدالة المناخية لفائدة النساء، رغم التطور الذي عرفته السياسات العمومية المغربية في مجالات البيئة والتنمية المستدامة.

واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل النصوص الدستورية والتشريعية الوطنية، والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وتقارير المنظمات الدولية، ولاسيما الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ(IPCC) ، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) ، إضافة إلى الأدبيات القانونية الحديثة التي تناولت العلاقة بين المناخ وحقوق الإنسان.

وتخلص الدراسة إلى أن التغيرات المناخية لا تمثل مجرد عامل مؤثر في أوضاع النساء، وإنما أصبحت تحديًا بنيويًا يحد من ممارسة النساء لحقوقهن الأساسية ويؤثر في فرص تمكينهن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

كما تبين أن التجربة المغربية حققت تقدمًا ملحوظًا على مستوى بناء الإطار القانوني والمؤسساتي المرتبط بالمناخ، غير أن تحقيق العدالة المناخية يظل رهينا بإدماج فعلي لمقاربة النوع الاجتماعي في مختلف مراحل إعداد وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية، وبضمان مشاركة النساء في حكامة المناخ وتوجيه التمويلات المناخية نحو تعزيز صمودهن وقدرتهن على التكيف.

الكلمات المفتاحية: التغيرات المناخية ــ التمكين الحقوقي ــ حقوق الإنسان ــ العدالة المناخية ــ المرأة ــ مقاربة النوع؛ المغرب

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Women's Rights Empowerment in the Face of Climate Change: A Legal Approach in Light of the Moroccan Experience

Climate change has evolved beyond an environmental concern into a multidimensional human rights and development challenge. Its impacts are not distributed equally across societies but disproportionately affect vulnerable groups, particularly women in rural and mountainous areas whose livelihoods depend heavily on natural resources. Increasing droughts, water scarcity, land degradation, and extreme weather events undermine women's enjoyment of fundamental rights, including the rights to work, food, water, health, education, and participation in decision-making. Consequently, rights-based empowerment has become a crucial mechanism for strengthening women's resilience and adaptive capacity in the face of climate change.

This study examines the relationship between climate change and women's rights empowerment from a legal and human rights perspective. It analyzes the evolution of international legal thinking that increasingly recognizes climate change as a human rights issue and evaluates Morocco's constitutional and institutional framework regarding the integration of gender considerations into climate policies. Furthermore, the study explores the remaining challenges that hinder the achievement of climate justice for women despite Morocco's significant progress in environmental governance and sustainable development policies.

The research adopts a descriptive and analytical methodology based on constitutional and legislative texts, international legal instruments, reports issued by international organizations—including the Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC), UN Women, and the United Nations Development Programme (UNDP)—as well as recent academic literature on climate change and human rights.

The study concludes that climate change has become a structural obstacle to women's effective enjoyment of their fundamental rights and significantly constrains their economic, social, and political empowerment. While Morocco has established an advanced legal and institutional framework to address climate challenges, achieving genuine climate justice requires the systematic integration of gender-responsive approaches into climate governance, enhanced participation of women in environmental decision-making, and greater allocation of climate finance to initiatives that strengthen women's resilience.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة

أصبحت التغيرات المناخية خلال العقود الأخيرة من أكثر القضايا حضورا في الأجندة الدولية، بعدما أثبتت التقارير العلمية أن آثارها لم تعد تقتصر على الإخلال بالتوازنات البيئية، وإنما امتدت لتطال مختلف أبعاد التنمية البشرية، وتؤثر بصورة مباشرة في ممارسة الأفراد لحقوقهم الأساسية.

فقد أكدت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في تقريرها السادس أن التغير المناخي يهدد الأمن الغذائي، ويؤدي إلى تفاقم ندرة المياه، ويزيد من معدلات الفقر والهجرة والنزوح، ويعمق أوجه عدم المساواة داخل المجتمعات، خاصة في الدول النامية.[1]

وفي ظل هذا التحول، انتقل النقاش الدولي من اعتبار التغير المناخي قضية بيئية إلى اعتباره قضية حقوقية بامتياز، وهو ما تجسد في قرارات مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة للأمم المتحدة التي أقرت بالترابط الوثيق بين الحق في بيئة سليمة والتمتع بباقي حقوق الإنسان. ولم يعد الاهتمام منصبًا على حماية البيئة في حد ذاتها، وإنما على حماية الإنسان من الآثار المترتبة عن تدهورها، بما ينسجم مع مبادئ الكرامة الإنسانية والعدالة والإنصاف.[2]

وتعد النساء من أكثر الفئات تأثرًا بالأزمة المناخية، ليس فقط بسبب العوامل البيئية، وإنما أيضًا نتيجة استمرار الفوارق البنيوية المرتبطة بالنوع الاجتماعي.

فالتغيرات المناخية تؤثر بصورة غير متكافئة في النساء، خاصة في الوسط القروي، حيث يرتبط نشاطهن الاقتصادي والاجتماعي ارتباطا وثيقا بالموارد الطبيعية، مما يجعلهن أكثر عرضة لفقدان مصادر الدخل، وارتفاع أعباء الرعاية، وتراجع فرص التعليم والصحة، فضلا عن ضعف المشاركة في اتخاذ القرار البيئي.[3]

وفي هذا الإطار، برز مفهوم **التمكين الحقوقي** باعتباره أحد المداخل الحديثة لتعزيز قدرة النساء على مواجهة آثار التغيرات المناخية، إذ لم يعد يُنظر إلى النساء باعتبارهن مجرد فئة هشة تحتاج إلى الحماية، وإنما باعتبارهن فاعلات أساسيات في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة المناخية.

ويقتضي هذا التحول إعادة بناء السياسات المناخية على أساس احترام حقوق الإنسان، وإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ والتقييم.

وتكتسي هذه الإشكالية أهمية خاصة في السياق المغربي، بالنظر إلى ما تعرفه المملكة من تزايد مظاهر الإجهاد المائي، وتكرار سنوات الجفاف، وتنامي المخاطر المناخية، في مقابل انخراطها في تطوير منظومة قانونية ومؤسساتية متقدمة في مجال المناخ والتنمية

---

[1] Climate Change Impacts, Adaptation and Vulnerability ،*Sixth Assessment Report* ،*Cambridge University* Press.p9-18

[2] الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار رقم 76/300 بشأن الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، 28 يوليوز 2022؛ ومجلس حقوق الإنسان، القرار رقم 48/13، 8 أكتوبر 2021

[3] UN Women, Explainer: How Gender Inequality and Climate Change are Interconnected, Human Development Report 2023/2024. ،*(UNDP)* ؛*New York, 2024*

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المستدامة، غير أن التساؤل يظل مطروحًا حول مدى قدرة هذه المنظومة على ضمان تمكين حقوقي فعلي للنساء، وتحويل الالتزامات الدستورية والدولية إلى سياسات عمومية تراعي خصوصية الفوارق بين الجنسين.

وانطلاقًا من ذلك، تتمثل الإشكالية الرئيسة للدراسة في التساؤل الآتي:

إلى أي حد أصبحت التغيرات المناخية عائقًا أمام التمكين الحقوقي للنساء، وما مدى فعالية الإطار القانوني والمؤسساتي المغربي في إدماج مقاربة النوع الاجتماعي بما يحقق العدالة المناخية؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل النصوص القانونية الوطنية والدولية، والوثائق الأممية، والأدبيات الفقهية، وربطها بالتجربة المغربية، وذلك وفق التصميم الآتي:

المبحث الأول :التغيرات المناخية من قضية بيئية إلى قضية حقوقية

المبحث الثاني :أثر التغيرات المناخية على التمكين الحقوقي للنساء

المبحث الأول: التغيرات المناخية من قضية بيئية إلى قضية حقوقية

لم يعد التغير المناخي في الفكر القانوني المعاصر يُنظر إليه بوصفه مجرد ظاهرة بيئية أو مسألة تقنية ترتبط بارتفاع درجات الحرارة أو اختلال التوازنات الإيكولوجية، بل أصبح يشكل أحد أبرز التحديات التي تعيد تشكيل العلاقة بين الإنسان والبيئة، وتفرض مراجعة كثير من المفاهيم التقليدية في القانون الدولي وحقوق الإنسان.

وقد ساهمت التحولات العلمية التي وثقتها تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ(IPCC) ، إلى جانب التطور المتسارع في الاجتهادات القضائية والقرارات الأممية، في ترسيخ قناعة مفادها أن آثار التغير المناخي لا تقتصر على الإضرار بالموارد الطبيعية، وإنما تمتد إلى المساس المباشر بجوهر الحقوق والحريات الأساسية، الأمر الذي جعل حماية المناخ جزءا لا يتجزأ من منظومة حماية حقوق الإنسان.[1]

ويعكس هذا التحول انتقالا من مقاربة قانونية كانت تعتبر البيئة موضوعًا مستقلًا للحماية، إلى مقاربة أكثر شمولا تجعل الإنسان محورًا للسياسات البيئية، وتنظر إلى البيئة باعتبارها شرطا لازما لإعمال الحقوق الأساسية. ومن ثم، لم تعد السياسات المناخية تقاس فقط بمدى قدرتها على خفض الانبعاثات أو المحافظة على الموارد الطبيعية، وإنما أيضا بقدرتها على حماية الفئات الأكثر عرضة للمخاطر، وضمان الإنصاف في توزيع الأعباء والمنافع المرتبطة بالتحول المناخي.

وفي هذا الإطار، يكتسي موضوع تمكين النساء من منظور حقوقي أهمية خاصة، بالنظر إلى أن آثار التغيرات المناخية لا توزع بصورة متساوية بين مختلف فئات المجتمع، وإنما تتداخل مع عوامل الفقر والهشاشة والتمييز القائم على النوع الاجتماعي، بما يجعل النساء أكثر عرضة لانتهاك عدد من الحقوق الأساسية، خاصة في المجتمعات التي يعتمد فيها النشاط الاقتصادي على الموارد الطبيعية، كما هو الشأن بالنسبة لعدد من المناطق القروية بالمغرب. ومن هنا، فإن فهم العلاقة بين التغيرات المناخية والتمكين الحقوقي للنساء يقتضي أولًا الوقوف عند التحول الذي عرفه القانون الدولي في إدراج التغير المناخي ضمن قضايا حقوق الإنسان، ثم تحليل مفهوم العدالة المناخية باعتباره الإطار النظري الذي يجمع بين حماية البيئة وضمان المساواة والإنصاف.

---

[1] (IPCC) ،Climate Change 2022: Impacts, *Adaptation and Vulnerability* ،Sixth Assessment Report ،Cambridge University Press ،p 9- 25،2022

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المطلب الأول :تطور الاعتراف الدولي بالتغيرات المناخية كقضية من قضايا حقوق الإنسان

لقد عرفت المقاربة الدولية للتغيرات المناخية تطورا ملحوظا خلال العقود الأخيرة، انتقلت بموجبه من التركيز على حماية البيئة باعتبارها موردا طبيعيا إلى اعتبارها أحد الشروط الأساسية لضمان التمتع بحقوق الإنسان، و لم يكن هذا التحول وليد نص قانوني واحد، وإنما جاء نتيجة تراكمات علمية وفقهية وقضائية، ساهمت في إعادة بناء العلاقة بين القانون الدولي للبيئة والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، سيتم تناول هذا المطلب من خلال محورين أساسيين: يتعلق أوله بتطور مكانة التغيرات المناخية داخل القانون الدولي، بينما يتناول ثانيهما الاعتراف بالحق في بيئة سليمة كأساس لحماية حقوق الإنسان وترسيخ العدالة المناخية.

أولا: التحول في مكانة التغيرات المناخية داخل القانون الدولي

ظل التعامل الدولي مع التغيرات المناخية، خلال مرحلة طويلة، محكومًا بمنطق بيئي وتقني، حيث انصب الاهتمام على حماية الغلاف الجوي والحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، دون الربط المباشر بين الظاهرة المناخية والحقوق الأساسية للإنسان.

ويظهر ذلك بوضوح في إعلان ستوكهولم بشأن البيئة البشرية لسنة 1972، الذي شكل أول اعتراف دولي بأهمية البيئة بالنسبة لحياة الإنسان، غير أنه ظل ينظر إلى البيئة باعتبارها موضوعًا للحماية في حد ذاته أكثر من كونها شرطًا لإعمال حقوق الإنسان.[1]

ومع اعتماد إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية سنة 1992، بدأ الخطاب الدولي يشهد تحولا تدريجيًا من خلال التأكيد على أن الإنسان يوجد في صميم الاهتمام بالتنمية المستدامة، وأن له الحق في حياة صحية ومنتجة تنسجم مع الطبيعة.

وقد شكل هذا الإعلان نقطة انطلاق لتوسيع مفهوم الحماية البيئية وربطه بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما مهد لتقارب تدريجي بين القانون الدولي للبيئة والقانون الدولي لحقوق الإنسان.[2]

وفي السنة نفسها، اعتمدت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي وضعت الإطار القانوني للتعاون الدولي في مجال مكافحة التغيرات المناخية، وأرست مبادئ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، والاحتياط، والتنمية المستدامة. ورغم أن الاتفاقية لم تتضمن إشارات صريحة إلى حقوق الإنسان، فإنها هيأت الأرضية القانونية التي سمحت لاحقا بإدماج المقاربة الحقوقية في السياسات المناخية الدولية.[3]

وقد تعزز هذا المسار مع اعتماد اتفاق باريس سنة 2015، الذي نص لأول مرة في ديباجته على ضرورة احترام وتعزيز حقوق الإنسان عند اتخاذ التدابير المتعلقة بمواجهة التغير المناخي، مع التأكيد على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والعدالة بين الأجيال.

---

[1] United Nations, Declaration of the United Nations Conference on the Human Environment (Stockholm Declaration), Stockholm, 16 June 1972, Principle 1.

[2] United Nations, Rio Declaration on Environment and Development, Rio de Janeiro, 14 June 1992, Principle 1.

[3] United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC), New York, 9 May 1992, Articles 2 and 3.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ويعكس هذا التنصيص تحولا في فلسفة القانون الدولي للمناخ، إذ لم يعد الهدف مقتصرا على حماية النظام المناخي، وإنما أصبح يشمل أيضا حماية الإنسان من الآثار المترتبة على اختلاله.[1]

ويبرز من خلال هذا التطور أن التغيرات المناخية لم تعد قضية بيئية محضة، وإنما أصبحت قضية قانونية وحقوقية تفرض على الدول التزامات تتجاوز خفض الانبعاثات إلى حماية الحقوق الأساسية للفئات الأكثر هشاشة، وفي مقدمتها النساء.

ثانيا: الاعتراف بالحق في بيئة سليمة كأساس لحماية حقوق الإنسان وترسيخ العدالة المناخية

شهد العقد الأخير تطورا نوعيا في الاعتراف الدولي بالحق في بيئة سليمة، باعتباره أحد الحقوق الأساسية التي لا غنى عنها لضمان الكرامة الإنسانية. فقد أكدت تقارير مجلس حقوق الإنسان والمفوضية السامية لحقوق الإنسان أن التغيرات المناخية تمثل تهديدًا مباشرًا لإعمال طيف واسع من الحقوق، من بينها الحق في الحياة، والحق في الصحة، والحق في الماء والحق في الغذاء، والحق في السكن، والحق في التنمية.

وأصبحت هذه الحقوق مترابطة بصورة تجعل الإخلال بالبيئة يؤدي بالضرورة إلى الإخلال بحماية الإنسان.[2]

وفي هذا الإطار، اعتمد مجلس حقوق الإنسان سنة 2021 القرار رقم **48/13** الذي اعترف بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، قبل أن تؤكد الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا التوجه بموجب القرار رقم **76/300** لسنة 2022، وهو ما اعتبره عدد من الفقهاء تطورًا تاريخيا في مسار القانون الدولي لحقوق الإنسان، لأنه نقل الحق في البيئة من دائرة المبادئ السياسية إلى دائرة الحقوق المعترف بها دوليا.[3]

ولم يقتصر هذا التطور على النصوص الدولية، بل امتد إلى القضاء الدولي والإقليمي، الذي أصبح يربط بصورة متزايدة بين التغيرات المناخية والتزامات الدول في مجال حقوق الإنسان. ففي قضية **Urgenda Foundation v. Netherlands** (2019)، أقرت المحكمة العليا الهولندية بأن الدولة تتحمل التزامًا قانونيًا باتخاذ تدابير فعالة للحد من الانبعاثات حماية للحق في الحياة والحق في الحياة الخاصة المنصوص عليهما في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. كما أكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية **KlimaSeniorinnen v. Switzerland** (2024) أن التقاعس عن اعتماد سياسات مناخية فعالة قد يشكل انتهاكًا للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، بما يعزز الاتجاه القضائي نحو الاعتراف بالمسؤولية القانونية للدول عن التقصير في مواجهة التغير المناخي.[4]

---

[1] United Nations, Paris Agreement, adopted on 12 December 2015, entered into force on 4 November 2016, Preamble.

[2] Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), Understanding Human Rights and Climate Change, Submission to the 21st Conference of the Parties to the UNFCCC, Geneva, 2015, pp. 7–

[3] United Nations General Assembly, Resolution 76/300, The Human Right to a Clean,Healthy and Sustainable Environment, A/RES/76/300, 28 July 2022.

[4] Supreme Court of the Netherlands, Urgenda Foundation v. State of the Netherlands, Judgment of 20 December 2019, ECLI:NL:HR:2019:2007؛ European Court of Human Rights, Verein KlimaSeniorinnen Schweiz and Others v. Switzerland, Application No. 53600/20, Grand Chamber Judgment, 9 April 2024.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ويؤسس هذا التطور لمفهوم **العدالة المناخية**، الذي يقوم على اعتبار أن آثار التغيرات المناخية لا تصيب جميع الأفراد بالقدر نفسه، وإنما تتوزع بصورة غير متكافئة وفق اعتبارات الفقر والنوع الاجتماعي والعمر والموقع الجغرافي. ومن ثم، فإن تحقيق العدالة المناخية يقتضي اعتماد سياسات تراعي احتياجات الفئات الأكثر هشاشة، وتكفل مشاركتها في صنع القرار، وضمان استفادتها المنصفة من تدابير التكيف والتمويلات المناخية. وفي هذا السياق، يبرز **التمكين الحقوقي للنساء** ليس بوصفه هدفا اجتماعيًا فحسب، بل باعتباره التزاما قانونيا وشرطا أساسيا لتحقيق تنمية مستدامة وعدالة مناخية حقيقية، وهو ما سيمهد للانتقال في المطلب الموالي إلى تحليل العلاقة بين العدالة المناخية ومقاربة النوع الاجتماعي.

المطلب الثاني العدالة المناخية ومقاربة النوع الاجتماعي: نحو حماية حقوقية للنساء في مواجهة التغيرات المناخية

لم يعد النقاش الدولي حول التغيرات المناخية يقتصر على سبل الحد من الانبعاثات أو التكيف مع آثارها البيئية، بل اتجه بصورة متزايدة إلى البحث في كيفية توزيع أعباء الأزمة المناخية ومنافع السياسات البيئية بصورة عادلة ومنصفة بين مختلف فئات المجتمع. وقد أفرز هذا التحول بروز مفهوم **العدالة المناخية** باعتباره إطاراً قانونيا وأخلاقيا يربط بين حماية البيئة واحترام حقوق الإنسان، وينطلق من فكرة أساسية مفادها أن الآثار المترتبة عن التغيرات المناخية لا تصيب جميع الأفراد بالدرجة نفسها، وإنما تختلف باختلاف أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والنوعية. ومن ثم، فإن تحقيق العدالة المناخية يقتضي اعتماد سياسات عمومية تراعي احتياجات الفئات الأكثر هشاشة، وفي مقدمتها النساء، باعتبارهن الأكثر تعرضًا لتداعيات التغير المناخي، والأقل استفادة في كثير من الأحيان من آليات الحماية والتمويل وصنع القرار.

وفي ضوء ذلك، سيتم تناول هذا المطلب من خلال محورين أساسيين؛ يتعلق أوله بتأصيل مفهوم العدالة المناخية وعلاقته بحقوق الإنسان، بينما يخصص ثانيهما لتحليل مقاربة النوع الاجتماعي باعتبارها مدخلًا لتعزيز التمكين الحقوقي للنساء في السياسات المناخية.

أولا: العدالة المناخية كمدخل لحماية حقوق الإنسان

يعد مفهوم العدالة المناخية من المفاهيم الحديثة التي برزت نتيجة تزايد الوعي بعدم تكافؤ الآثار الناجمة عن التغيرات المناخية بين الدول والأفراد. فالدول الأقل مساهمة في انبعاثات الغازات الدفيئة، ولا سيما الدول النامية، تعد في الوقت ذاته الأكثر تعرضا للجفاف والتصحر والفيضانات وندرة المياه، وهو ما يثير إشكالات قانونية تتعلق بالمسؤولية الدولية والإنصاف في تحمل الأعباء المناخية.[1]

ويرتكز مفهوم العدالة المناخية على جملة من المبادئ القانونية، من أهمها مبدأ **الإنصاف**، ومبدأ **المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة**، ومبدأ **عدم التمييز**، وهي مبادئ تهدف إلى ضمان توزيع عادل للالتزامات والموارد، بما يراعي التفاوت في القدرات والإمكانات بين الدول، وكذلك بين الفئات الاجتماعية داخل الدولة الواحدة.

---

[1] محمد بنعبو، التغيرات المناخية: التحديات البيئية ورهانات التنمية المستدامة، منشورات مركز الدراسات والأبحاث في القانون والبيئة، الرباط، 2021، ص 41-56 .

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ومن هذا المنطلق، أصبحت العدالة المناخية امتدادا طبيعيا للعدالة الاجتماعية، إذ لا يمكن الحديث عن انتقال بيئي عادل دون احترام الحقوق الأساسية للأشخاص الأكثر هشاشة.[1]

وقد ساهمت الأجهزة الأممية في ترسيخ هذا التوجه، حيث أكد مجلس حقوق الإنسان أن آثار التغيرات المناخية تمثل تهديداً مباشراً لإعمال العديد من الحقوق الأساسية، وفي مقدمتها الحق في الحياة، والحق في الصحة، والحق في الماء، والحق في الغذاء، والحق في السكن اللائق، والحق في التنمية. كما أكدت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن التكيف مع التغيرات المناخية ينبغي أن يستند إلى مقاربة قائمة على حقوق الإنسان، تراعي العدالة والإنصاف والمشاركة وعدم الإقصاء.[2]

و لم يعد القضاء الدولي بمنأى عن هذا التطور، إذ اتجهت العديد من المحاكم إلى اعتبار التقاعس في اتخاذ تدابير فعالة لمواجهة التغيرات المناخية إخلالًا بالالتزامات المترتبة على الدول في مجال حماية حقوق الإنسان. وقد ساهمت أحكام **Urgenda** و **KlimaSeniorinnen** في ترسيخ هذا الاتجاه، من خلال التأكيد على أن حماية المناخ أصبحت جزءا من الالتزام القانوني بحماية الحق في الحياة والحق في الحياة الخاصة والأسرية، الأمر الذي يعزز الطابع الإلزامي للسياسات المناخية القائمة على حقوق الإنسان.[3]

وبذلك، فإن العدالة المناخية لم تعد مجرد مفهوم نظري، وإنما أصبحت مبدأ قانونيا موجها للسياسات العامة، يفرض على الدول اتخاذ تدابير تراعي الفئات الأكثر تعرضا للمخاطر، وفي مقدمتها النساء، باعتبارهن الأكثر تأثرا بالأزمات المناخية والأقل قدرة على الوصول إلى الموارد ووسائل الحماية.

ثانيًا: مقاربة النوع الاجتماعي كآلية لتعزيز التمكين الحقوقي للنساء

أثبتت الدراسات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن التغيرات المناخية تؤثر بصورة غير متكافئة في النساء، نتيجة استمرار أوجه التمييز وعدم المساواة في الولوج إلى الموارد الطبيعية والتعليم والتمويل واتخاذ القرار.

ولذلك، أصبح إدماج **مقاربة النوع الاجتماعي** أحد المرتكزات الأساسية للسياسات المناخية الحديثة، باعتباره وسيلة لتحقيق العدالة والمساواة وتعزيز قدرة النساء على الصمود أمام المخاطر المناخية.[4]

ولا يقصد بمقاربة النوع مجرد تخصيص برامج لفائدة النساء، وإنما اعتماد منظور يراعي الفوارق القائمة بين الجنسين في جميع مراحل إعداد وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية، بما يضمن استفادة النساء والرجال بصورة متكافئة من برامج التكيف والتخفيف والتمويل المناخي. ومن هذا المنطلق، تبنت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ **خطة عمل النوع الاجتماعي**

[1] زكية بلهول، "تغير المناخ وحقوق المرأة"، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 10، العدد 3، 2018، ص 361-380.

[2] IPCC, Climate Change 2022: Impacts, Adaptation and Vulnerability, Cambridge University Press, 2022, pp. 117-145.

[3] Supreme Court of the Netherlands, Urgenda Foundation v. State of the Netherlands, Judgment of 20 December 2019; European Court of Human Rights, Verein KlimaSeniorinnen Schweiz and Others v. Switzerland, Grand Chamber Judgment, 9 April 2024.

[4] UN Women, *Gender Equality in the Context of Climate Change*, New York, 2022, pp. 12-35.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

(Gender Action Plan)، التي دعت إلى تعزيز مشاركة النساء في المفاوضات المناخية، ودعم قدراتهن القيادية، وإدماج احتياجاتهن في مختلف برامج العمل المناخي.[1]

وفي السياق المغربي، تكتسي هذه المقاربة أهمية خاصة بالنظر إلى ارتفاع نسبة النساء العاملات في الأنشطة الفلاحية، واعتماد عدد كبير من الأسر القروية على الموارد الطبيعية كمصدر رئيس للدخل. ويؤدي توالي سنوات الجفاف وتراجع الموارد المائية إلى مضاعفة أعباء النساء، سواء من خلال زيادة الوقت المخصص لجلب المياه والحطب، أو نتيجة انخفاض المداخيل الفلاحية وارتفاع معدلات الهجرة والهشاشة الاجتماعية، وهو ما ينعكس سلبا على تمتعهن بحقوقهن الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ومن ثم، فإن إدماج مقاربة النوع في السياسات المناخية المغربية لم يعد خيارا سياسيا فحسب، وإنما أصبح التزامًا دستوريا وقانونيا ينسجم مع مقتضيات الفصل 19 من دستور المملكة لسنة 2011، ومع الالتزامات الدولية للمغرب في مجال حقوق الإنسان والمساواة.[2]

وتأسيسا على ما سبق، فإن تحقيق العدالة المناخية يظل رهينًا بالانتقال من مقاربة تعتبر النساء فئة متضررة تحتاج إلى الحماية، إلى مقاربة حقوقية تعترف بهن باعتبارهن فاعلات أساسيات في إدارة الموارد الطبيعية وصنع القرار البيئي، وشريكات في بناء سياسات التكيف مع التغيرات المناخية.

وهذا ما يمهد للانتقال إلى المبحث الثاني، الذي سيتم فيه تحليل الأثر المباشر للتغيرات المناخية على التمكين الحقوقي للنساء في ضوء التجربة المغربية.

المبحث الثاني: انعكاسات التغيرات المناخية على التمكين الحقوقي للنساء

يعد التمكين الحقوقي للنساء أحد المرتكزات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، بالنظر إلى ما يتيحه من ضمانات تكفل للمرأة ممارسة حقوقها على قدم المساواة مع الرجل، وتمكنها من المشاركة الفاعلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

غير أن التغيرات المناخية أفرزت تحديات جديدة أضحت تعرقل مسارات التمكين، حيث لم تعد آثارها تقتصر على الإضرار بالموارد الطبيعية، وإنما امتدت لتطال جملة من الحقوق الأساسية المكفولة بموجب المواثيق الدولية والدساتير الوطنية، وفي مقدمتها الحق في الماء، والحق في الغذاء، والحق في الصحة، والحق في العمل، والحق في التنمية.

وتزداد هذه الآثار حدة بالنسبة للنساء، خاصة في المناطق القروية والجبلية، نتيجة تداخل العوامل البيئية مع أشكال الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية والتمييز القائم على النوع الاجتماعي، مما يجعل النساء أكثر عرضة لفقدان سبل العيش، وتراجع فرص التعليم والعمل، وازدياد أعباء الرعاية غير المؤدى عنها.

كما أن محدودية ولوج النساء إلى الموارد الطبيعية والتمويل والتكوين والمشاركة في تدبير الشأن البيئي تؤدي إلى إضعاف قدرتهن على التكيف مع المخاطر المناخية، وهو ما ينعكس سلبًا على تمتعهن بحقوقهن الأساسية.

---

[1] UNFCCC, Enhanced Lima Work Programme on Gender and its Gender Action Plan, FCCC/CP/2019/L.3, Madrid, 2019.

[2] ستور المملكة المغربية لسنة 2011، الفصل 19؛ والمملكة المغربية، **الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة**، الرباط، 2017، ص 64-72

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وفي ضوء ذلك، سيتم تناول هذا المبحث من خلال مطلبين؛ يتناول **المطلب الأول** أثر التغيرات المناخية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء، بينما يخصص **المطلب الثاني** لدراسة أثرها على المشاركة والتمكين القانوني والمؤسساتي في ضوء التجربة المغربية.

المطلب الأول: أثر التغيرات المناخية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء

أولا: تأثير التغيرات المناخية على الحق في العمل والعيش الكريم

يشكل الحق في العمل أحد أهم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تأثرت بصورة مباشرة بالتغيرات المناخية، خاصة بالنسبة للنساء العاملات في الأنشطة المرتبطة بالموارد الطبيعية، وعلى رأسها الفلاحة والرعي وجمع المنتجات الغابوية.

فمع توالي سنوات الجفاف وتراجع الموارد المائية، انخفضت الإنتاجية الزراعية، وازدادت هشاشة الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد عليها النساء القرويات، مما أدى إلى تقلص فرص الشغل وارتفاع معدلات الفقر والهشاشة الاقتصادية.[1]

وتؤكد منظمة الأغذية والزراعة (FAO) أن النساء يشكلن نسبة مهمة من اليد العاملة الزراعية في الدول النامية، غير أنهن يواجهن صعوبات مضاعفة في الولوج إلى الأراضي والتمويل والتكنولوجيا الزراعية، وهو ما يقلل من قدرتهن على التكيف مع التغيرات المناخية مقارنة بالرجال. كما تشير هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى أن الأزمات المناخية تؤدي إلى اتساع الفجوة الاقتصادية بين الجنسين، نتيجة فقدان النساء لمصادر دخلهن، واضطرارهن إلى الانخراط في أعمال غير مهيكلة تفتقر إلى الحماية الاجتماعية.[2]

وفي المغرب، تبرز هذه الإشكالية بشكل خاص في المناطق القروية، حيث تعتمد نسبة مهمة من النساء على الأنشطة الفلاحية المعيشية والتعاونيات النسائية كمصدر للدخل.

وقد أدى توالي مواسم الجفاف إلى تراجع الإنتاج الزراعي، وانخفاض مردودية التعاونيات، وتقلص فرص التشغيل الموسمي، وهو ما أثر بصورة مباشرة في استقلاليتهن الاقتصادية، وأضعف قدرتهن على التمتع بحقوقهن الاقتصادية والاجتماعية.[3]

ولا يقتصر أثر التغيرات المناخية على فقدان فرص الشغل، بل يمتد إلى المساس بالحق في مستوى معيشي لائق، نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وتراجع الموارد المائية، وازدياد تكاليف الإنتاج، وهو ما ينعكس بصورة أكبر على الأسر التي تعيلها النساء أو تعتمد في دخلها على الأنشطة الفلاحية.

ثانيًا: تأثير التغيرات المناخية على الحق في الصحة والماء والغذاء

لا تنفصل الحقوق الاقتصادية عن الحقوق الاجتماعية، إذ يؤدي تدهور الظروف البيئية إلى الإخلال بجملة من الحقوق الأساسية المرتبطة بالصحة والغذاء والماء، وهي حقوق تشكل في مجموعها مقومات العيش الكريم. وقد أكدت لجنة الحقوق

[1] منظمة العمل الدولية، العمل اللائق والاقتصاد الأخضر، جنيف، 2018، ص 45-59.

[2] FAO, The Status of Women in Agrifood Systems, Rome, 2023, pp. 102-135؛ UN Women, Gender Equality in the Context of Climate Change, New York, 2022, pp. 18-34.

[3] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الاقتصاد الأخضر: فرص إحداث مناصب شغل وتعزيز التنمية المستدامة، الرباط، 2022، ص 61-78.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة للأمم المتحدة أن التغيرات المناخية تمثل أحد أكبر التهديدات المعاصرة لإعمال هذه الحقوق، خاصة بالنسبة للفئات الهشة.[1]

وتتجلى هذه الآثار في تعرض النساء لمخاطر صحية متزايدة نتيجة موجات الحر، وسوء التغذية، وصعوبة الولوج إلى المياه الصالحة للشرب، فضلًا عن الأعباء الجسدية والنفسية المرتبطة بتأمين احتياجات الأسرة في ظل ندرة الموارد الطبيعية. كما تؤدي الكوارث المناخية إلى تراجع الخدمات الصحية والتعليمية، وإلى ارتفاع معدلات الانقطاع عن الدراسة لدى الفتيات، بما يكرس دوائر الفقر والإقصاء الاجتماعي.[2]

وفي السياق المغربي، تشهد العديد من المناطق القروية، ولا سيما تلك المتأثرة بالإجهاد المائي، تحديات متزايدة في توفير المياه الصالحة للشرب، وهو ما ينعكس على النساء باعتبارهن المسؤولات في الغالب عن تدبير الاحتياجات اليومية للأسرة. وتؤدي هذه الوضعية إلى زيادة الوقت المخصص لجلب المياه، وتقليص الوقت الموجه للتعليم أو التكوين أو الأنشطة المدرة للدخل، الأمر الذي يحد من فرص تمكينهن الاقتصادي والاجتماعي.[3]

وتؤكد هذه المعطيات أن التغيرات المناخية لا تؤدي فقط إلى تدهور الأوضاع البيئية، بل تسهم أيضا في إعادة إنتاج أوجه عدم المساواة القائمة بين الجنسين، من خلال المساس بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء، وهو ما يستوجب اعتماد سياسات عمومية قائمة على حقوق الإنسان، تراعي خصوصية النساء وتضمن تعزيز قدرتهن على الصمود والتكيف مع المخاطر المناخية.

المطلب الثاني: أثر التغيرات المناخية على المشاركة والتمكين القانوني والمؤسساتي للنساء في ضوء التجربة المغربية

لا تقتصر آثار التغيرات المناخية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء، بل تمتد لتؤثر في قدرتهن على المشاركة في صنع القرار والاستفادة من آليات الحماية القانونية والمؤسساتية. فكلما ازدادت هشاشة النساء أمام المخاطر المناخية، تراجعت إمكانيات انخراطهن في تدبير الشأن العام والمجال البيئي، وهو ما ينعكس على فعالية السياسات المناخية ذاتها. ومن ثم، فإن تحقيق العدالة المناخية يقتضي تعزيز مشاركة النساء في حكامة المناخ، وضمان استفادتهن من الإطار القانوني والمؤسساتي المنظم للسياسات البيئية والتنموية بالمغرب.

أولا: محدودية المشاركة النسائية في حكامة المناخ وصنع القرار البيئي

رغم التطور الذي عرفه حضور النساء في المؤسسات التمثيلية والإدارية بالمغرب، فإن مشاركتهن في دوائر اتخاذ القرار المرتبطة بالمناخ والموارد الطبيعية ما تزال دون المستوى المأمول. ويتجلى ذلك في ضعف تمثيليتهن داخل بعض هيئات تدبير الماء، والمجالس المحلية ذات الصلة بالتنمية البيئية، والفضاءات التقنية التي تصاغ فيها السياسات المناخية.[4]

---

[1] لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 15 بشأن الحق في الماء، الأمم المتحدة، 2002؛ والتعليق العام رقم 14 بشأن الحق في الصحة، 2000

[2] لـ (IPCC)، *Climate Change 2022: Impacts, Adaptation and Vulnerability*، Cambridge University Press , P1284–1256 2022 ،.

[3] لمجلس الأعلى للحسابات، تقييم سياسة تدبير الموارد المائية بالمغرب، الرباط، 2023، ص 33–57؛ ووزارة التجهيز والماء، المخطط الوطني للماء 2020–2050، الرباط، 2020، ص 48–66.

[4] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المساواة والمناصفة بالمغرب: تحديات وتوصيات، الرباط، 2020، ص 33–47.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وتزداد هذه المحدودية في الوسط القروي، حيث تؤدي الأعباء المرتبطة بتدبير الأسرة والموارد المائية إلى تقليص الوقت والفرص المتاحة للنساء للمشاركة في الحياة العامة.

كما أن ضعف الولوج إلى التكوين والتمويل والمعلومة البيئية يحد من قدرتهن على التأثير في القرارات المتعلقة بتدبير الموارد الطبيعية والتكيف مع التغيرات المناخية.[1]

غير أن عددا من التجارب المحلية، خاصة في مجال التعاونيات النسائية ومشاريع الاقتصاد الأخضر، أظهرت أن إشراك النساء في تدبير الموارد الطبيعية يساهم في تحسين فعالية برامج التكيف وتعزيز الاستدامة. فالمعرفة المحلية التي راكمتها النساء في مجالات تدبير الماء، والمحافظة على البذور، واستعمال الموارد الطبيعية، تشكل رصيدا مهما يمكن توظيفه في بناء سياسات مناخية أكثر استجابة لاحتياجات المجتمعات المحلية.[2]

ثانيًا: الإطار الدستوري والمؤسساتي المغربي وآفاق تعزيز التمكين الحقوقي للنساء

يستند التمكين الحقوقي للنساء في المغرب إلى أساس دستوري واضح، يتمثل أساسًا في الفصل 19 من دستور المملكة لسنة 2011، الذي يكرس مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، ويلزم الدولة بالسعي إلى تحقيق المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز. كما يضمن الفصل 31 الحق في الولوج إلى بيئة سليمة والتنمية المستدامة، وهو ما يربط بصورة مباشرة بين حماية البيئة وحماية الحقوق الأساسية.[3]

وعلى المستوى التشريعي والمؤسساتي، اعتمد المغرب مجموعة من النصوص والاستراتيجيات ذات الصلة، من بينها القانون الإطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، والقانون رقم 36.15 المتعلق بالماء، والاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، والمساهمات المحددة وطنيا في إطار اتفاق باريس للمناخ. وتشكل هذه المنظومة قاعدة مهمة لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات المناخية، خاصة من خلال تعزيز المشاركة، وتوجيه التمويلات نحو الفئات الأكثر هشاشة، ودعم الاقتصاد الأخضر الموجه للنساء.[4]

غير أن القراءة النقدية لهذه المنظومة تكشف استمرار فجوة بين التقدم النصي ومستوى الأجرأة الفعلية. فغياب مؤشرات دقيقة مصنفة حسب النوع بشأن آثار التغيرات المناخية، وضعف تمثيلية النساء في بعض آليات الحكامة البيئية، وعدم كفاية التمويلات الموجهة لمشاريع تقودها النساء، كلها عوامل تحد من فعالية السياسات العمومية في تحقيق تمكين حقوقي حقيقي.[5]

ومن ثم، فإن تعزيز هذا التمكين يقتضي الانتقال من مقاربة تعتبر النساء فئة متضررة تحتاج إلى الحماية، إلى مقاربة تعترف بهن كشريكات كاملات في تصميم السياسات المناخية وتنفيذها وتقييمها، مع ضمان ولوجهن المنصف إلى الموارد والتمويل والتكوين وآليات اتخاذ القرار.

---

[1] هيئة الأمم المتحدة للمرأة، المرأة والتغير المناخي في المنطقة العربية، نيويورك، 2021، ص 21-29

[2] نظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة(FAO) ، المرأة الريفية والقدرة على الصمود المناخي، روما، 2022، ص 55-71

[3] دستور المملكة المغربية لسنة 2011، الفصلان 19 و31.

[4] لمملكة المغربية، الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، الرباط، 2017، ص 64-78؛ والقانون الإطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة

[5] المجلس الأعلى للحسابات، تقرير حول تدبير الموارد المائية والسياسات المرتبطة بالتكيف مع التغيرات المناخية، الرباط، 2023، ص 41-59.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

خاتمة

أفضت هذه الدراسة إلى أن التغيرات المناخية لم تعد تُطرح باعتبارها قضية بيئية فحسب، وإنما غدت إحدى أبرز القضايا الحقوقية والتنموية التي تفرض إعادة النظر في آليات حماية حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق النساء باعتبارهن من أكثر الفئات تأثرا بتداعيات الأزمة المناخية. وقد أبرز التحليل أن آثار الجفاف، وندرة الموارد المائية، وتدهور النظم البيئية، لا تنعكس فقط على الظروف المعيشية للنساء، وإنما تمتد إلى الحد من تمتعهن بجملة من الحقوق الأساسية، وفي مقدمتها الحق في العمل، والصحة، والماء، والغذاء، والتعليم، والمشاركة في تدبير الشأن العام.

كما بينت الدراسة أن التطور الذي عرفه القانون الدولي، سواء من خلال اتفاقية باريس للمناخ، أو قرارات مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة للأمم المتحدة، أو الاجتهادات القضائية الحديثة، أسهم في ترسيخ مقاربة جديدة تجعل حماية المناخ جزءًا من الالتزامات القانونية الواقعة على عاتق الدول في مجال حقوق الإنسان، وتؤكد أن العدالة المناخية لا يمكن أن تتحقق في غياب عدالة جندرية تضمن المساواة الفعلية بين النساء والرجال.

وعلى المستوى الوطني، ورغم ما راكمه المغرب من إصلاحات دستورية وتشريعية ومؤسساتية في مجالي حقوق الإنسان والتنمية المستدامة، فإن الدراسة خلصت إلى أن تحقيق تمكين حقوقي حقيقي للنساء يظل رهينًا بتجاوز الفجوة القائمة بين النصوص القانونية وممارسات التنفيذ، من خلال إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في مختلف مراحل إعداد وتنفيذ وتقييم السياسات المناخية، وتعزيز حضور النساء في آليات الحكامة البيئية، وضمان استفادتهن المنصفة من التمويلات المناخية وبرامج التكيف.

وانطلاقًا من ذلك، توصي الدراسة بما يلي:

ـــ **مأسسة إدماج مقاربة النوع الاجتماعي** في جميع السياسات والاستراتيجيات المناخية، مع اعتماد مؤشرات لقياس أثرها على النساء .

ـــ **تعزيز المشاركة الفعلية للنساء**، ولا سيما النساء القرويات، في هيئات حكامة الماء والبيئة والتخطيط الترابي .

ـــ **توجيه التمويلات المناخية** نحو المشاريع التي تقودها النساء، ودعم التعاونيات النسائية والاقتصاد الأخضر باعتباره رافعة للتمكين الاقتصادي .

ـــ **إحداث نظام وطني للبيانات المناخية المصنفة حسب النوع الاجتماعي**، بما يمكن من تقييم أثر السياسات العمومية على النساء بصورة دقيقة .

ـــ **ملاءمة التشريعات الوطنية** ذات الصلة بالماء والبيئة والتنمية المستدامة مع الالتزامات الدولية للمغرب في مجال حقوق الإنسان والمساواة وعدم التمييز .

ـــ **تعزيز البحث العلمي والدراسات الميدانية** حول العلاقة بين التغيرات المناخية والحقوق الإنسانية، بما يدعم اتخاذ القرار المبني على الأدلة العلمية .

وتخلص الدراسة، في النهاية، إلى أن تحقيق العدالة المناخية في المغرب لا يمكن أن يقتصر على تطوير السياسات البيئية أو تعزيز إجراءات التكيف، بل يقتضي اعتماد مقاربة حقوقية شاملة تجعل من تمكين النساء ركيزة أساسية لبناء مجتمعات أكثر قدرة على الصمود في مواجهة التغيرات المناخية، بما ينسجم مع أحكام دستور المملكة، والالتزامات الدولية للمغرب، وأهداف التنمية المستدامة لسنة 2030.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المصادر والمراجع

✓ **أولاً: الوثائق الدستورية والتشريعية المغربية**

- دستور المملكة المغربية لسنة 2011 .
- القانون الإطار رقم 99.12 بمثابة الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 6240، 20 مارس 2014 .
- القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء، الجريدة الرسمية، العدد 6494، 25 غشت 2016 .

✓ **ثانيا: الاتفاقيات والوثائق الدولية**

- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ(UNFCCC) ، نيويورك، 1992 .
- بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، 1997 .
- اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، مؤتمر الأطراف الحادي والعشرون(COP21) ، باريس، 2015 .
- الأمم المتحدة، خطة التنمية المستدامة 2030، نيويورك، 2015 .
- الأمم المتحدة، قرار الجمعية العامة رقم 300/76 بشأن الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، 28 يوليوز 2022 .
- مجلس حقوق الإنسان، القرار رقم 13/48 بشأن الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، 2021 .

✓ **ثالثا: الكتب العربية**

- بنعبو، محمد، **التغيرات المناخية: التحديات البيئية ورهانات التنمية المستدامة**، منشورات مركز الدراسات والأبحاث في القانون والبيئة، الرباط، 2021 .
- بنعبو، محمد، **القانون البيئي والتنمية المستدامة**، دار النشر المغربية، الرباط، 2019 .
- عبد الحفيظ، عبد اللطيف، **القانون الدولي للبيئة**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2018 .
- الحلو، ماجد راغب، **القانون الدولي للبيئة**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2010 .

✓ **رابعا: المقالات العلمية المحكمة العربية**

- بلهول، زكية، "تغير المناخ وحقوق المرأة"، **مجلة دراسات وأبحاث**، المجلد 10، العدد 3، 2018، ص 361–380 .
- بوقرة، عبد الحميد، "العدالة المناخية في القانون الدولي"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، جامعة الجلفة، الجزائر، 2021 .
- حمودي، محمد، "الحق في البيئة السليمة في ضوء المواثيق الدولية"، **مجلة الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، العدد 15، 2020 .
- الزهراني، أحمد، "التغير المناخي وأثره على حقوق الإنسان"، **المجلة العربية للعلوم القانونية**، العدد 8، 2022 .

✓ **خامسا: الكتب الأجنبية**

- Boyle, Alan & Anderson, Michael (eds.), **Human Rights Approaches to Environmental Protection**, Oxford University Press, Oxford, 1998.
- Shelton, Dinah, **Human Rights and the Environment**, Edward Elgar Publishing, Cheltenham, 2011.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- Sands, Philippe et al., **Principles of International Environmental Law**, 4th ed., Cambridge University Press, Cambridge, 2018.

✓ **سادسا: المقالات والدراسات الأجنبية**

- Knox, John H., "Climate Change and Human Rights Law", *Virginia Journal of International Law*, Vol. 50, No. 1, 2009.
- Peel, Jacqueline & Osofsky, Hari M., "Climate Change Litigation", *Annual Review of Law and Social Science*, Vol. 16, 2020.
- Bodansky, Daniel, "The Paris Climate Change Agreement", *American Journal of International Law*, Vol. 110, No. 2, 2016.

✓ **سابعا: التقارير الدولية**

- IPCC, **Climate Change 2022: Impacts, Adaptation and Vulnerability**, Cambridge University Press, 2022.
- IPCC, **Climate Change 2023: Synthesis Report**, Geneva, 2023.
- UN Women, **Gender Equality in the Context of Climate Change**, New York, 2022.
- UN Women, **Progress on the Sustainable Development Goals: The Gender Snapshot 2024**, New York, 2024.
- UNDP, **Human Development Report 2023/2024**, New York, 2024.
- FAO, **The Status of Women in Agrifood Systems**, Rome, 2023.
- OHCHR, **Frequently Asked Questions on Human Rights and Climate Change**, Geneva, 2021.

✓ **ثامنا: الوثائق والتقارير الوطنية المغربية**

- المملكة المغربية، **الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة**، الرباط، 2017 .
- المملكة المغربية، **المخطط الوطني للمناخ 2020-2030**، الرباط .
- المملكة المغربية، **المساهمات المحددة وطنياً (NDC) المحينة**، 2021 .
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، **الاقتصاد الأخضر: فرص إحداث مناصب شغل وتعزيز التنمية المستدامة**، الرباط، 2022 .
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، **ندرة المياه بالمغرب**، الرباط، 2024 .
- المجلس الأعلى للحسابات، **تقرير حول تقييم تدبير الموارد المائية بالمغرب**، الرباط، 2023 .
- وزارة التجهيز والماء، **المخطط الوطني للماء 2020-2050**، الرباط، 2020 .

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/